Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University-Libya, Vol. 1, No. 7, Mar. 2017

Published on Web 01/03/2017

المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة، ليبيا، المجلد الأول ـ العدد السابع، مارس 2017م

القصدية التواصلية والتخاطبية الإيجابية والسلبية في النحو العربي

د. عمر علي سليمان الباروني

مقدمة البحث:

إن من المعلوم أن اللغات مبنية على التفاهم والتواصل بين المتكلم والمخاطب، بل إن هذين الغرضين هما أساس اللغة؛ لذا عرفها ابن جني بأنها: "أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"[1]، حيث بنى تعريفه على تحصيل الفائدة من وراء اللفظ المنطوق، وهو التعبير عن الغرض؛ من أجل التواصل والتفاهم بين أفراد الجماعة المتكلمين باللغة.

ومن الكلام ما هو واضح جلي، ومنه ما هو غامض خفي، وقد يقع في ظن المتكلم أن المخاطب ربما يعتريه بعض القصور في فهم المراد؛ فيعمد المتكلم إلى إضافة بعض الموضّحات لبعض التراكيب اللغوية، كإضافة النعت، والتوكيد، ونحو ذلك، ما من شأنه إزالة أي غموض أو إبهام، وهو ما يمكن أن نسميه بـ(القصدية التخاطبية الثابتة)، ونعني بها ما وضع على الأصل، دون تغيير في رتبة، ولا حذف، ونحو ذلك، وقد يطرأ على هذه القصدية التخاطبية الثابتة شيء من التقديم، أو التأخير، أو الحذف، وقد يزاد عليها بعض الأدوات، أو يفصل بين متلازميها، إلى غير ذلك مما سيأتي بيانه، بشرط أمن اللبس على المخاطب، وهو ما يمكن أن نسميه بـ(القصدية التخاطبية الإيجابية)؛ لأن المتكلم يهمه إزالة اللبس على المخاطب، وهذا في حد ذاته شيء إيجابي للمخاطب، وعلى النقيض من ذلك كله قد يعمد المتكلم في بعض الأحيان

إلى قصد اللبس والإبهام على المخاطب؛ فيلجأ إلى حذف عنصر مهم، أو استعمال لفظ أو أسلوب معين، وغير ذلك؛ لغرض يريد تحقيقه من قصده هذا، وهو ما يمكن أن نسميه بـ(القصدية التخاطبية السلبية)؛ لأن المخاطب لم يستفد من رسالة المتكلم على الوجه الذي يريده، بل على العكس من ذلك تمامًا، وإن كان التواصل والتفاهم قد تم بين المتكلم والمخاطب، من هنا يرى الباحث تصنيف التراكيب في الكلام العربي– على ضوء ما سبق– إلى ثلاثة أقسام، يمكن توضيحها من خلال المعادلات الآتية:

- تركيب – مساعد (قصدية تخاطبية ثابتة)= تواصل تام (لا يوجد لبس على المخاطب أصلًا).
- تركيب + مساعد (قصدية تخاطبية إجابيه) = تواصل تام (يوجد لبس يلزم المتكلم تأمينه).
- تركيب + مساعد (قصدية سلبية) = تواصل تام + مساعد (يوجد تعمد لبس على المخاطب).

وعليه فمثلما يكون "المقام ضروريًّا للفهم؛ فإنه يكون أحيانًا ضروريًّا لعدم تحديد فهمٍ بعينه، كالذي نلمحه في مقام التعمية والإبهام والألغاز، إذ يكون اللبس الذي تسببه التعمية, أو يأتي عن الإبهام والألغاز مقصودًا لذاته"[2]، فقد يلجأ المتكلم إلى استعمال معين "لغرض الإبهام على السامع حيثُ يكونُ التصريح سببًا للمَفْسدة"[3] في نظر المتكلم؛ لأنه يخالف مراده من قصد اللبس، "والبلغاء تقصد الإبهام إذا ناسب المقام"[4].

وتأسيسًا على ما سبق سيسلط الباحث الضوء في هذه الورقات بشكل موجز على القصدية التخاطبية والتواصلية في النحو العربي، فيتناول ذلك في مطلبين: الأول في القصدية التخاطبية الإيجابية، أي ما خالف أصل الوضع بشرط أمن اللبس على

المخاطب، والثاني في القصدية التخاطبية السلبية، أي ما خالف أصل الوضع بقصد وجود اللبس على المخاطب، وذلك كله بعرض بعض المسائل النحوية لكلا المعادلتين، ومن ثم يخلص إلى بعض النتائج التي ستنبثق عن هذه المسائل، وقد وسمت بحثي بـ(القصدية التواصلية والتخاطبية الإيجابية والسلبية في النحو العربي).

وتنأى هذه الورقات عن القصدية التخاطبية الثابتة؛ لأن الكلام كله في الأصل موضوع على التفاهم والتواصل، ومراعاة أمن اللبس أساس أصيل فيه، وهذا النوع حصره يطول كثيرًا، بعكس القصدية التخاطبية الإيجابية التي تتحول إلى قصدية تخاطبية سلبية إن لم يشترط فيها أمن اللبس، وبعكس القصدية التخاطبية السلبية التي يشترط فيها عدم أمن اللبس أصلًا، من هنا كان الاكتفاء بذكر بعض مسائل المطلبين المذكورين.

المطلب الأول:

القصدية التخاطبية الإيجابية:

الكلام كله في أصل تركيبه مبني على الوضوح وعدم اللبس، وإذا ظن المتكلم أن تركيبًا أو استعمالًا ما سيحدث شيئًا من اللبس على المخاطب، وجب عليه دفع هذا اللبس بدافع، كوجوب الذكر وعدم الحذف، أو مراعاة التقديم والتأخير[5]، أو إلحاق بعض الموضحات، كالنعت[6]، والبدل[7]، والتوكيد[8]، والحال[9]، والتمييز[10]، وغير ذلك، ما من شأنه توضيح اللبس والغموض الحاصل من بعض الاستعمالات اللغوية.

وعند تتبع بعض المسائل النحوية نرى النحاة يركزون كثيرًا على مسألة أمن اللبس، مراعاة لفهم المخاطب، فيصوغون بعض عباراتهم مشترطين في كثير من

الأحيان أمن اللبس، وسأذكر في هذا المطلب بعض النماذج مما ورد في بعض كتب النحو حول هذه القصدية التخاطبية الإيجابية، وذلك فيما يأتي:

1- الرتبة النحوية: الرتبة- بشكل عام- لا تختص بشي بعينه؛ لذا قال الكفوي: "إن للأشياء مراتب في التقديم والتأخير، إما بالتفاضل، أو بالاستحقاق، أو بالطبع، أو على حسب ما يوجبه المعقول، فتحكم لكل واحد منها بما يستحقه"[11].

ولكل ركن من أركان الكلام أو مكملاته رتبة نحوية، هي أصل وضعه، لكن من الممكن الاستغناء عن هذه الرتبة في حال أمن اللبس، ولعل من مظاهر القصدية التخاطبية الإيجابية في هذه الرتبة ما يأتي:

أ- التقديم والتأخير بين المبتدأ والخبر أو ما أصله كذلك:

ذكر سيبويه أنه لا يبدأ الكلام بما يكون فيه اللبسُ، وهو النكرة، نحو: "كان إنسانٌ حليمًا، أو كان رجلٌ منطلقًا...؛ لأنَّه لا يُستنكَرُ أن يكونَ في الدنيا إنسانٌ هكذا، فكرهوا أن يَبْدَؤوا بما فيه اللَّبس ويَجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللبسُ. وقد يجوز في الشعر وفي ضعْفٍ من الكلام"[12]. فمثل هذا التقديم للخبر النكرة لا يمكن معه تمييز الاسم إلا بتقديمه، ولا الخبر إلا بتأخيره، فالتزم ذلك، وكان غيره ممنوعًا[13]، لكن أجيز تقديمه لشبهه بالفعل في كونه مسندًا، ولشبه المبتدأ بالفاعل في كونه مسندًا إليه، وشرط جواز هذا التقديم السلامة من اللبس، فإن وجدت قرينة معنوية يحصل بها التمييز لم يجب تقديم المبتدأ، وذلك نحو قول الشاعر:

قَبِيلَةٌ أَلْأَمُ الْأَحْيَاءِ أَكْرَمُهَا ** وَأَغْدَرُ النَّاسِ بِالْجِيرَانِ وَافِيهَا[14]

ب- صدارة الأدوات:

كل ما له أثر في معنى الجملة، كأدوات الاستفهام، والعرض، والتمني، والتشبيه، ونحو ذلك، فحقه تصدر تلك الجملة؛ خوفًا من أن يحمل المخاطب تلك الجملة على معناها قبل التغيير بإحدى الأدوات، فإذا جاء المغيِّرُ في آخرها تشوش خاطر المخاطب؛ لأنه يجوز رجوع معناه إلى ما قبله من الجملة مؤثرًا فيها، ويجوز بقاء الجملة على حالها فيترقب جملة أخرى يؤثر ذلك المغير فيها[15].

ج- التقديم والتأخير في نيابة أحد المفاعيل إذا تعدى الفعل لأكثر من مفعول:

إذا تعدى الفعل لأكثر من مفعول واحد فنيابة الأول عن الفاعل جائزة اتفاقًا، ونيابة الثالث ممتنعة اتفاقًا، والصواب أن بعضهم أجازه إن لم يلتبس بغيره، نحو: أعلمت زيدًا كبشَك سمينًا، فتقول: أُعلمَ زيدًا كبشَك سمينٌ، ويجوز إقامة المفعول الثالث بشرط حذف المفعول الأول، وأما الثاني في باب (كسا) فإن ألبس امتنعت نيابته اتفاقًا، نحو: أعطيت زيدًا عمرًا، تقدم أو تأخر؛ لأن كلًّا منهما يصلح أن يكون معطًى، ولا يتبين المأخوذ من الآخذ إلا بالإعراب، فلو قيل: أعطي عمرو زيدًا، أو أعطي زيدًا عمرو، توهم أن عمرًا آخذ، وزيدًا مأخوذ، والغرض بالعكس، وهنا ينبغي أن يستظهر على اللبس بحفظ الرتبة كما في: ضرب موسى عيسى، فيكون المقدم هو المسند إليه. وإن لم يلبس جاز نيابته مطلقًا، نحو: أعطيت زيدًا درهمًا، سواء اعتقد القلب أم لا، وسواء كان الثاني نكرة والأول معرفة أم لا؛ لأن (زيدًا) آخذٌ أبدًا, و(درهمًا) مأخوذ أبدًا، وقيل: يمتنع مطلقًا؛ طردًا للبس، فيتعين نيابة الأول؛ لأنه فاعل معنى[16].

د- تقديم الضمير الأخص عند اجتماع ضميرين:

بعض الضمائر أخص من بعض، فضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب، وضمير المخاطب أخص من ضمير الغائب، فإن اجتمع ضميران منصوبان أحدهما أخص من الآخر وجب تقديم الأخص منهما إن كانا متصلين، نحو: الدرهمُ أعطيتُكَهُ وأَعطيتَنِيهِ، بتقديم الكاف والياء على الهاء؛ لأنهما أخص من الهاء؛ فالكاف للمخاطب، والياء للمتكلم، والهاء للغائب، ولا يجوز تقديم الغائب مع الاتصال؛ فلا تقول: أعطيتهوك، ولا أعطيتهموني، فإن فصل أحدهما جاز تقديم الأخص، نحو: الدرهمُ أعطيتُكَ إيّاهُ، وأعطيتَني إيَّاه، وجاز تقديم غير الأخص، نحو: أعطيتُه إيَّاك، وأعطيتُه إيَّاي وإليه، وشرط جواز تقديم غير الأخص في الانفصال أمن اللبس، فإن خيف اللبس لم يجز، فلا يجوز تقديم الغائب في نحو: زيد أعطيتُك إيَّاه، فيقال: زيد أعطيته إياك؛ لأنه لا يعلم هل (زيد) مأخوذ أم آخذ[17].

هـ- تقديم الفاعل على المفعول:

من المسائل التي يجب فيها تقديم الفاعل على المفعول: خوف لبس الفاعل بالمفعول، مع عدم قرينة تميز أحدهما من الآخر، نحو: ضرب موسَى عيسَى؛ فـ(موسى) فاعل، و(عيسى) مفعول، ويمتنع هنا تقديم المفعول على الفاعل خشية التباس أحدهما بالآخر، فيتعين مراعاة الرتبة النحوية هنا، فيكون الأول منهما فاعلًا، والثاني مفعولًا[18].

و- الرتبة بين الحال وصاحبها عند تعددهما:

إذا تعددت الحال وتعدد صاحبها، نحو: لقيته مصعدًا منحدرًا، فإنه يقدر الحال الأول من الحالين للثاني من الاسمين، ويقدر الثاني من الحالين للأول من الاسمين؛ ليتصل أحد الحالين بصاحبه، ولا يعدل عنه إلا بوجود قرينة مانعة من اللبس،

فـ(مصعدًا) حال من (الهاء)، و(منحدرًا) حال من (التاء) على غير الترتيب، وقد تأتي الحال المتعددة على الترتيب، فيقدر الأول للأول، والثاني للثاني إن أمن اللبس، كقول الشاعر:

خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي تَجُرُّ وَرَاءَنَا ** عَلَى أَثَرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَحَّلِ

فجملة (أمشي) حال من (التاء) في (خرجت)، وجملة (تجر) حال من (الهاء) المجرورة بالباء[19].

2- الحذف: الحذف ظاهرة لغوية عامة، تقع في أكثر اللغات، وهو من سُنن العرب في كلامهم[20]؛ لذا تنبه النحاة العرب إلى هذه الظاهرة[21]، وناقشوا كثيرًا من مسائلها، وعدوها ظاهرة مشتركة بين المتكلم والمخاطب؛ لأن المتكلم لا يحذف إلا ما كان معلومًا لدى المخاطب[22].

وقد وضع النحاة شروطًا يجب مراعاتها في المحذوف، من أهمها: أن يوجد دليل على المحذوف[23]؛ لأنه إذا لم يوجد دليل على المحذوف وقع المخاطب في اللبس، وذكروا من أغراض الحذف: قصد الإبهام، وغيرها[24].

وبتتبع المحذوفات في بعض الكتب النحوية يُلحظ أن النحاة يجوزون الحذف في كثير من أبواب النحو، ويضعون نصب أعينهم أمن اللبس على المخاطب في معرفة المحذوف، فيشترطون وجود الدليل على المحذوف من أجل ذلك، ومن المسائل التي اشترطوا فيها جواز الحذف بشرط أمن اللبس ما يأتي:

أ- **حذف الواو العاطفة:** يجوز حذف الواو العاطفة بشرط أمن اللبس على المخاطب، كقول الشاعر:

كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمَّا ** يَزْرَعُ الْوُدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ[25]

وهو حذف شاذ[26]، وقيل: لا تختص الواو بذلك؛ بل تحذف الفاء وثم وأو ولا[27].

ب- حذف حرف الجر مع أنْ وأنّ: يجوز حذف حرف الجر مع أنْ وأنَّ قياسًا مطردًا، بشرط أمن اللبس، فمثال حذفه مع (أنْ): عجبت أنْ يَدُوا، والأصل: عجبت مِنْ أَنْ يَدُوا، أي: من أن يعطوا الدية، ومثال حذفه مع (أنَّ): عجبت مِنْ أنَّك قائم، فيجوز حذف (من)، فيقال: عجبت أنَّك قائم، فإن حصل لبس لم يجز حذف حرف الجر، نحو: رغبت في أنْ تقوم، أو رغبت في أنَّك قائم، فلا يجوز حذف (في) لاحتمال أن يكون المحذوف (عن)؛ فيحصل بحذفها اللبس على المخاطب[28].

ج- حذف حرف النفي مع الفعل الماضي: يجوز حذف حرف النفي مع الفعل الماضي عند أمن اللبس، كقول الشاعر:

فَإِنْ شِئْتُ آلَيْتُ بَيْنَ الْمَقَا ** مِ وَالرُّكْنِ وَالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ

نَسَيْتُكِ مَا دَامَ عَقْلِي مَعِي ** أَمَدٌّ بِهِ أَمَدَ السَّرْمَدِ

يقصد: لا نسيتك، فحذف حرف النفي؛ لأن المعنى لا يصح إلا بتقديره، ولأنه لو أراد الإثبات لقال: لقد نسيتك، أو لنسيتك، ونحو ذلك[29]، فلما ضمن المتكلم أمن اللبس على المخاطب حذف حرف النفي.

3- <u>الزيادة:</u> الزيادة في التركيب اللغوي من أبرز الظواهر في اللغة العربية، وهذه الزيادة لا تكون إلا لمعنى إضافي في الغالب، ولا تعني الزيادة عند النحويين الإهمال، بل هي زيادة قياسًا على النظير، على ما هو موجود في لغة العرب، وهو الذي لا يؤتى به إلا لمجرد التقوية والتوكيد[30].

ومن فوائد الزيادة اللفظية: تزيين اللفظ، وكونه بهذه الزيادة أكثر فصاحة، أو يكون هذا اللفظ مهيئًا لاستقامة وزن، أو لحسن سجع، أو غير ذلك[31]. ومن مسائل الزيادة النحوية ما يأتي:

أ- **زيادة حرف الجر**: قد يزاد حرف الجر الكاف إن أمن اللبس؛ بكون الموضع غير صالح للتشبيه، كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[32]؛ فلا بُدّ من عدم الاعتداد بالكاف؛ لأنها هنا تستلزم ثبوت شيء لا شيء مثله، وذلك محال، وما أدى إلى المحال فهو محال، ومثل ذلك زيادتها في قوله تعالى: ﴿وَحُورٌ عِينٌ كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ﴾[33]، ومنه قول الراجز:

** لواحقُ الأقْرابِ فيها كالمَقَقْ **

يريد: فيها المقق، أي: الطول[34].

ب- زيادة حرف النفي للتأكيد: إذا عطف بالواو على فعل منفي غير مستثنى، ولم يقصد المعية، وليت الواو (لا) مؤكدة، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِنْدَنَا زُلْفَى﴾[35]، فبذكر (لا) علم نفي التقريب عن الأموال والأولاد مطلقًا، أي: التقريب في افتراق وفي اجتماع، ولو تركت (لا) لاحتمل أن يكون المراد بالنفي نفي التقريب عند الاجتماع لا عند الافتراق، فلو قيل: ما قام زيد ولا عمرو، فبذكر (لا) يعلم نفي القيام من زيد وعمرو مطلقًا، أي: في وقت واحد، وفي وقتين، وبالنسبة إلى أحدهما دون الآخر، وبتركها يحتمل نفي القيام عنهما في وقت واحد، وفي وقتين، ونفيه عن أحدهما دون الآخر. والأولى عند ترك (لا) أن تقصد المعية، فإن كانت المعية مفهومة ببعض الجملة كوجود التسوية جاز أن تزاد (لا) توكيدًا للنفي المتقدم؛ لأن اللبس مؤتمن، كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ، وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ

وَلَا الْمُسِيءُ قَلِيلًا مَا تَتَذَكَّرُونَ﴾[36]، فذكر (لا) قبل كلمة (المسيء) زائدة[37]، إذ لا لبس في ذكرها.

4- النيابة: هناك أشياء تنوب عن غيرها في الدرس النحوي، فينوب الفعل عن الفاعل، والحروف ينوب بعضها عن بعض[38]، ولعل أشهر أبواب النيابة تتضح في باب نائب الفاعل.

فمن النيابة التي تهمنا في هذه المسألة مجيء (أو) بمعنى (الواو) عند الكوفيين، والأخفش، والجرمي، وذلك عند أمن اللبس، كقول الشاعر:

قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ ** مَا بَيْنَ مُلْجِمِ مُهْرِهِ أَوْ سَافِعِ

أي: وسافع؛ لأن البينية من المعاني النسبية التي لا يعطف فيها إلا بالواو[39]، ومثله قول الشاعر:

جَاءَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَرًا ** كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ[40].

5- عدم الفصل: عدم الفصل هو الأصل في التركيب اللغوي، وهناك من المسائل ما يستدعي الأمر فيها إبقاء التركيب اللغوي على أصله.

فالحال- مثلًا- تأتي مبينة لهَيْئة الفاعل، أو هيئة المفعول، نحو: جاء زيدٌ راكبًا، فتكون بيانًا لهيئة الفاعل الذي هو (زيد)، أما في نحو: ضربتُ زيدًا راكبًا، فإن شئتَ جعلتَه حالًا من الفاعل وهو (التاء)، وإن شئت جعلتَه حالًا من المفعول وهو (زيد)، وهذا فيه تسمُّحٌ، وهو أنّك إذا جعلتَ الحال من التاء، وجب أن تُلاصِقه، فتقول: ضربتُ قائمًا زيدًا، فإذا أزلتَ الحالَ عن صاحبها، فلم تلاصقه، لم يجز ذلك، لما فيه من اللَّبْس، إلا أن يكون المخاطب يعلَمه كما تعلمُه، فإن كان غير معلوم، لم يجز، وكان إطلاقُه فاسدًا؛ لما يترتب عليه من اللبس على المخاطب[41].

6- الفصل: الفصل في النحو العربي شائع وكثير، فمنه الجائز المطلق، ومنه الجائز بشروط، ومنه الممتنع، ومنه القبيح، ومنه ما هو أشد قبحًا من غيره[42]، ولعل أبرز ما يفصل به هو الظرف والجار والمجرور؛ لأنه يُتوسّع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما[43]، وقد فصل بغيرهما، فمن ذلك:

الفصل بين المؤكَّ والمؤكِّد: إذا كان المؤكَّد والمؤكِّد جملتين، وأُمِن توهم كون الجملة الثانية غير مؤكدة، فالأجود أن يفصل بينهما بحرف عطف، كقوله تعالى: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ * ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾[44]، وكقوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ * ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾[45]، فإن خيف توهم كون الثانية غير مؤكدة نحو: ضربت زيدًا، ثم ضربت زيدًا، ترك العاطف؛ لأن ذكره يخل بالتوكيد، ويوهم أن الضرب الثاني غير الضرب الأول[46].

7- تعيين الحركة: تعد الحركات الإعرابية سمة من سمات اللغة العربية، بل من أقدم سماتها اللغوية، التي فقدت في كل أخواتها السامية، باستثناء البابلية القديمة[47]. وهذه الحركات ذات وظيفة نحوية مهمة، ذكرها ابن فارس عن حديثه عن الإعراب، فقال:" ولولاه ما مُيِّز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجب من استفهام"[48]، أما من رأى أن علامات الإعراب قلّ أن يكون لاختلافها أثرٌ في تصوير المعنى، أو أن تكون دوالّ على شيء في الكلام[49]، فقد جانب الصواب؛ لأن هذه الحركات دوالّ على المعنى، وليست هي المعنى بعينه.

أ- فتح لام المستغاث وكسر لام المستغاث له: قال المبرد: "إذا دعوت شيئًا على جهة الاستغاثة فاللام معه مفتوحة، تقول: يَا للنَّاس، ويَا لله...، فإن دعوت إلى شيء فاللام معه مكسورة، تقول: يا لِلعجب، ومعناه يا قوم تعالوا إلى العجب، فالتقدير: يا قوم

لِلعجب أَدْعُو..، أما المفتوحة التي للمستغاث فإنما فتحت على الأصل ليفرق بينها وبين هذه التي وصفنا...، وتقول: يَا لَلرجال ولِلنساء، تكسر اللام في النساء؛ لأنك إنما فتحتها في الأول فرارًا من اللّبْس، فلما عطفت عليه الثاني علم أنه يراد به ما أريد بما قبله"[50]، فتخصيص الحركة لمعنى معين يزيل اللبس الذي يعتري الحروف المتشابهة في الرسم.

ب- ضم المفعول به ونصب الفاعل: قد ينصب الفاعل ويرفع المفعول إذا أمن اللبس، فيكون الفاعل مفعولًا والمفعول فاعلًا، فقد سمع عن العرب قولهم: خَرَقَ الثوبُ المسمارَ، وكَسَرَ الزجاجُ الحجرَ، وهذا مقتصر على السماع ولا يقاس عليه[51]، والمعنى المراد واضح وجلي لدى المخاطب.

8- تركيب العدد: الأصل في الأسماء عدم التركيب[52]، والمركب ستتة أنواع: إسنادي، وإضافي، وعطفي، وبياني، ومزجي، وعددي[53]، والتركيب من حيث اللفظ والمعنى على نوعين: تركيب في اللفظ فقط، وتركيب في اللفظ والمعنى، فالأول نحو: أحد عشر، والثاني نحو: حضرموت[54].

والأسماء المركبة العدد من أحد عشر إلى تسعة عشر، تكون بجعل العددين اسمًا واحدًا، وبنائهما على الفتح. والذي أوجب بناءهما أن التقدير فيهما: خمسةٌ وعشرةٌ، فحذفت الواو، وركبوا أحد الاسمين مع الآخر، وجعلوهما كالاسم الواحد الدال على مسمى واحد، ليجري مجرى سائر الأعداد المفردة، مثل: خمسة، وستة؛ لأنه أخصر. وربما احتاجوا إلى هذا التركيب في بعض الاستعمال لدفع اللبس، فلو قلت: أعطيتُ بهذه السلعة خمسةً وعشرة، جاز أن يتوهم المخاطَب أنهما صفقتان، أُعْطيت بها مرة خمسة، ومرة عشرة. فإذا ركبت زال هذا الاحتمال، وارتفع اللبس، وتحقق المخاطب أنك

أعطيتَ بها خمسة عشر. ولا يلزم هذا فيما زاد على العشرين والثلاثين فما فوقَهما من العقود؛ لأن مجرى هذه العقود مجرى جمع السلامة، وإعرابُها كإعرابه، والتركيبُ لا يتطرّق على المثنيات والمجموعات، فاللبس فيها بعيد[55].

المطلب الثاني:

القصدية التخاطبية السلبية:

المراد بالسلب هنا هو الجانب العكسي من الغرض الأساس في الاستعمال اللغوي، فإذا كان المراد من المطلب الأول– القصدية التخاطبية الإيجابية– التيسير والاقتصاد (في الجهد الذهني وفي الوقت) للوصول إلى المقصود من الخطاب اللغوي، فإن المراد هنا تضليل المخاطب والتشويش عليه في الوصول إلى غايته من الخطاب اللغوي.

فالمراد من ها النوع "أن يخفي المتكلم الحقيقة المعروفة له، ويكتمها عن المخاطب بطريقة خاصة، قد يكون القصد منها عدم إثارته، أو إقلاقه، أو الكذب عليه...، فالحكم عند الإبهام معلوم للمتكلم دون المخاطب"[56].

وقد برز هذا الجانب– بشكل قليل، عكس الجانب الأول– في بعض الوسائل المؤدية إلى هذا الغرض، منها:

1– الحذف: يبدو أن ظاهرة الحذف في هذا المطلب لا تبعد عما كانت عليه في المطلب الأول، من حيث الورود، ولعل من أبرز المسائل النحوية التي جاء فيها الحذف ذو القصدية التخاطبية السلبية ما يأتي:

أ– **حذف الصلة:** يجوز حذف الصلة إذا قصد بحذفها الإبهام على المخاطب، ولم تكن صلة (أل)، كقول الشاعر:

نَحْنُ الْأُولَى فَاجْمَعْ جُمُو ** عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا

أي: نحن الأولى عرفوا. ومثله قول الآخر:

أَتَجْزَعُ إِنْ نَفْسٌ أَتَاهَا حِمَامُهَا ** فَهَلَّا الَّذِي عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ

أي: فهلا الذي تجزع منه تدفع عن بين جنبيك. وإنما حذفوا في مثل هذا المقام ليوهموا أنها بلغت من الشدة مبلغا تقاصرت العبارة عن كنهه[57]، وبذا تحقق تعمد اللبس على المخاطب.

ب- حذف حرف الجر: قد يحذف حرف الجر إذا قصد بذلك الإبهام على المخاطب، كقوله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾[58]، فقد حذف الحرف الجار مع أن اللبس موجود؛ لذا اختلف في المراد، فبعضهم قدر: في أن، وبعضهم قدر: عن أن، وأجيب عن كلا التقديرين بجوابين:

أحدهما: أن يكون حذف الحرف اعتمادًا على القرينة الرافعة للبس.

والآخر: أن يكون حذف لقصد الإبهام؛ ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن، ومن يرغب عنهن لذمامتهن وفقرهن[59].

ج- حذف الفاعل: إذا بني الفعل للمجهول حذف فاعله لأغراضٍ كثيرة، منها: قصد إبهامه على المخاطب، نحو: كُسِر الزجاجُ[60].

د- حذف التمييز: الغرض من التمييز إزالة الإبهام والغموض الحاصل في اسم قبله، وقد يحذف التمييز إذا قصد إبقاء الإبهام أو كان في الكلام ما يدل عليه[61].

هـ- حذف النعت: قد يحذف النعت والمنعوت معًا إذا كان معلومين، كقوله تعالى: ﴿لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَا﴾[62]، أي: حياة نافعة، إذ لا واسطة بين مطلق الحياة والموت، وما

لم يعلم منهما لا يجوز حذفه إلا عند قصد الإبهام على المخاطب، نحو: رأيت طويلًا، أي: شيئًا طويلًا[63].

2- تحويل المعرفة إلى مبهم: ذكر ابن الحاجب أنه قد يؤتى بالضمير- وهو معرفة- لغرض الإبهام على المخاطب، نحو: ربه رجلًا، فإن الضمير ليس بنكرة، وإنما كان حكمه حكم النكرات باعتبار كونه مبهما، أتي به لغرض الإبهام على المخاطب[64]، فصار مبهمًا بعد أن كان معينًا.

3- قطع الظرف عن الإضافة: من الظروف التي تلزمها الإضافة معنًى ولفظًا في أكثر الاستعمال: (قبل) و(بعد)، ويقطعان عن الإضافة لفظا وينوى معناها إذا علم المضاف إليه ولم يقصد الإبهام على المخاطب، كقوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾[65]، أي: لله الأمر من قبل الحوادث ومن بعدها. وقد يقطعان عن الإضافة لفظًا ومعنًى فينكران، وذلك لقصد الإبهام على المخاطب، أو لعدم دليل على المضاف إليه[66].

الخاتمة:

بعد طرح فكرة البحث المبنية على المكونات الثلاثة: القصدية التخاطبية الثابتة، والإيجابية، والسلبية، وعرض بعض المسائل النحوية للمكونين الأخيرين، يمكن إجمال أهم النتائج التي ظهرت بعد الدراسة في الآتي:

1- اتضح أن أهم وظيفة للغة هي التواصل والتفاهم بين أبنائها المتكلمين بها.

2- تبين أن النحاة اهتموا بالوظيفة التواصلية بين المتكلم والمخاطب اهتمامًا كبيرًا، فدرسوا كل ما يضمن نجاحها.

3- لا تعني القصدية التخاطبية السلبية عدم التواصل والتفاهم بين المتكلم والمخاطب؛ لأن المنجز التخاطبي سلبي عند المخاطب لإبهامه عليه، وموجب عند المتكلم لتحقق إبهامه على المخاطب.

4- ظهر من خلال عرض المسائل النحوية أن ظاهرتي الحذف والرتبة (المتعلقان بموضوع البحث) كانتا أكثر من غيرهما من الظواهر ورودًا في كتب النحو.

5- تبين أن للحركات دورًا مهمًّا في التفريق بين معاني الحروف المتشابهة في الرسم.

والله ولي التوفيق

الهوامش

([1]) الخصائص 33/1.

([2]) اللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان، ص:350.

([3]) المزهر للسيوطي 292/1.

([4]) حاشية الصبان 133/2.

([5]) سيأتي بيان ما يدل على هذه المسائل.

([6]) ينظر: علل النحو لابن الوراق، ص:380، وحاشية الصبان على شرح الأشموني 285/1.

([7]) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 269/2، والنحو الوافي لعباس حسن 665/3.

([8]) ينظر: شرح المفصل 223/2، 425.

([9]) ينظر: شرح التصريح للأزهري 605/1.

([10]) ينظر: الهمع للسيوطي 336/2.

([11]) كتاب الكليات للكفوي، ص:143.

([12]) الكتاب لسيبويه 48/1.

([13]) ينظر: شرح تسهيل الفوائد لابن مالك 350/1.

([14]) ينظر: شرح تسهيل الفوائد 296/1.

([15]) ينظر: شرح الرضي على الكافية 157/3.

([16]) ينظر: شرح تسهيل الفوائد 129/2، وشرح التصريح 432/1.

([17]) ينظر: شرح ابن عقيل 106/1- 107.

([18]) ينظر: شرح التصريح 412/1.

([19]) ينظر: شرح التصريح 602/1.

([20]) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة العربية لابن فارس، ص:156.

([21]) ينظر: الكتاب 24/1، 130/2، 346، 103/3.

([22]) ينظر: علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق 213/2- 217.

([23]) ينظر: المقتضب للمبرد 81/2، وثلاث رسائل في إعجاز القرآن، رسالة الرماني، ص:76، والخصائص 360/2، وينظر باقي شروط الحذف مفصلة في: مغني اللبيب لابن هشام، ص:668- 675.

([24]) ينظر: كتاب الكليات، ص:385، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي لطاهر حمودة، ص:97- 112، والجملة العربية تأليفها وأقسامها لفاضل السامرائي، ص:96- 109.

([25]) ينظر: شرح التصريح 159/2، وحاشية الصبان 135/3.

([26]) ينظر: الخصائص 290/1.

([27]) ينظر: حاشية الصبان 135/3.

([28]) ينظر: شرح ابن عقيل 151/2- 152.

([29]) ينظر: شرح تسهيل الفوائد 311/3- 312.

([30]) ينظر: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب للأزهري، ص:119.

([31]) ينظر: كتاب الكليات، ص:487.

([32]) سورة (الشورى)، الآية (11).

([33]) سورة (الواقعة)، الآية (23).

([34]) ينظر: شرح تسهيل الفوائد 170/3.

([35]) سورة (سبأ)، الآية (37).

([36]) سورة (غافر)، الآية (58).

([37]) ينظر: شرح تسهيل الفوائد 351/3.

([38]) ينظر: توضيح المقاصد 606/2- 610، ومغني اللبيب، ص:861، وشرح التصريح 429/1.

([39]) ينظر: كتاب حروف المعاني للزجاجي، ص:13، وشرح التصريح 172/2.

([40]) ينظر: الجنى الداني، ص:230، وشرح ابن عقيل 233/3.

([41]) ينظر: شرح المفصل 5/2.

([42]) ينظر: الخصائص 390/2.

([43]) ينظر: شرح تسهيل الفوائد 12/2.

([44]) سورة (النبأ)، الآيتان (4– 5).

([45]) سورة (الانفطار)، الآيتان (17– 18).

([46]) ينظر: شرح تسهيل الفوائد 305/3.

([47]) ينظر: دروس في علم أصوات العربية لجان كانتينو، ص:147، والعربية ليوهان فك، ص:15.

([48]) الصاحبي في فقه اللغة العربية، ص:43.

([49]) ينظر: إحياء النحو لإبراهيم مصطفى، ص: (هـ– و)، المقدمة.

([50]) المقتضب 254/4– 255.

([51]) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك 612/2، وشرح تسهيل الفوائد 129/2، ومغني اللبيب، ص:917، وشرح ابن عقيل 147/2، وشرح التصريح 395/1، 433، والهمع 6/2.

([52]) ينظر: شرح المفصل 408/2، 119/3، وشرح تسهيل الفوائد 15/4.

([53]) ينظر: جامع الدروس العربية 13/1– 16.

([54]) ينظر: شرح المفصل 144/3.

([55]) ينظر: شرح المفصل 145/3.

([56]) النحو الوافي 605/3.

([57]) ينظر: شرح الكافية الشافية 311/1– 313، وشرح التصريح 171/1.

([58]) سورة (النساء)، الآية (127).

([59]) ينظر: توضيح المقاصد 134/1، وشرح التصريح 469/1.

([60]) ينظر: الهمع 538/1، وجامع الدروس العربية 50/1.

([61]) ينظر: الهمع 345/2.

([62]) سورة (طه)، الآية (74)، وسورة (الأعلى)، الآية (13).

([63]) ينظر: حاشية الصبان 102/3.

([64]) ينظر: أمالي ابن الحاجب 302/1.

([65]) سورة (الروم)، الآية (4).

([66]) ينظر: شرح تسهيل الفوائد 242/3– 243.

المصادر والمراجع:

*** القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.**

– إحياء النحو، تأليف: إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التاليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1937م.

– أمالي ابن الحاجب، تأليف: أبي عمرو جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس بن الحاجب، دراسة وتحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأردن، دار الجيل، بيروت، 1409هـ– 1989م.

– توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تأليف: أبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط(1)، 1428هـ– 2008م.

– ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تأليف: الرماني، والخطابي، وعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمد خلف الله، ومحمد زغلول سلام، دار المعارف بمصر، القاهرة، ط(2)، 1387هـ– 1968م.

– جامع الدروس العربية، تأليف: مصطفى بن محمد سليم الغلاييني، المكتبة العصرية، صيدا– بيروت، ط(28)، 1414هـ– 1993م.

– الجملة العربية تأليفها وأقسامها، تأليف: فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، عمان– الأردن، ط(2)، 1427هـ– 2007م.

– الجنى الداني في حروف المعاني، تأليف: أبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط(1)، 1413هـ– 1992م.

– حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، تأليف: أبي العرفان محمد بن علي الصبان، (د. تح)، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط(1)، 1417هـ– 1997م.

– الخصائص، تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، (د. ت).

– دروس في علم أصوات العربية، تأليف: جان كانتينو، ترجمة: صالح قرمادي، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، 1966م.

– شرح تسهيل الفوائد، تأليف: أبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط(1)، 1410هـ– 1990م.

– شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تأليف: زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط(1)، 1421هـ– 2000م.

– شرح الرضي على الكافية، تأليف: رضي الدين الأستراباذي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، 1398هـ– 1978م.

– شرح ابن عقيل، تأليف: بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمذاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق، ط(2)، 1985م.

– شرح الكافية الشافية، تأليف: أبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ط(1)، (د. ت).

– شرح المفصل، تأليف: أبي البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، قدم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط(1)، 1422هـ– 2001م.

– الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تأليف: أبي الحسن أحمد بن فارس، علق عليه ووضح حواشيه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط(2)، 1428هـ– 2007م.

– ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، تأليف: طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999م.

– العربية (دراسات في اللغة واللهجات والأساليب)، تأليف: يوهان فك، ترجمة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بمصر، ط(2)، 2003م.

– علل النحو، تأليف: أبي الحسن محمد بن عبد الله بن العباس بن الوراق، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض– السعودية، ط(1)، 1420هـ– 1999م.

– علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دراسة تطبيقية على السور المكية، تأليف: صبحي إبراهيم الفقي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط(1)، 1421هـ– 2000م.

– الكتاب، تأليف: أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الملقب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط(3)، 1408هـ– 1988م.

– كتاب حروف المعاني، تأليف: أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط(1)، 1984م.

– كتاب الكليات، تأليف: أبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1419هـ– 1998م.

– اللغة العربية معناها ومبناها، تأليف: تمام حسان عمر، عالم الكتب، ط(5)، 1427هـ– 2006م.

– المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تأليف: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(1)، 1418هـ-1998م.

– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تأليف: أبي محمد جمال الدين عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط(6)، 1985م.

– المقتضب، تأليف: أبي العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د. ت).

– موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، تأليف: خالد الأزهري، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، مكتبة ابن سينا للطباعة والنشر والتوزيع، (د ت).

– النحو الوافي، تأليف: عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط(15)، (د. ت).

– همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تأليف: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، (د. ت).